

حماية البيئة في إطار القانون الدولي الإنساني  
إعداد الباحث :-  
عقيد دكتور/ أيمن سيد محمد مصطفى العسقلاني

٠١١٢٣١٩٨١٩٨-٠١٢٢٨٢١١١٢٢-٠١٢٧٠٨٠٢٢٢٥

## مقدمه :-

قدمت في بحثي المتواضع حول القانون الدولي الانساني والتلوث البيئي ، دراسة عن اغلب المسائل القانونية والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تتعلق بمعالجة قضايا حقوق الإنسان والبيئة متعرضاً الى المشاكل التي تعاني منها المنطقة بسبب التلوثات البيئية الناتجة عن الحروب والصراعات الداخلية وعدم إعاة أي اهتمام للقوانين الهادفة للحفاظ على البيئة وحمايتها و التي هي نتاج للتطور الكبير في العلاقات الدولية الوطنية المعاصرة. وفي هذا السياق حاولت الابتعاد عن التفاصيل المملة او الاختصار المقل فقدمت عرضاً للمادة العلمية بطريقة مناسبة تساعد على تفهم القواعد الأساسية في القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وبعض الاحيان بالقانون الدولي الانساني المتعلق بالبيئة ويساعد العرض المقدم الناس والمهتمين بالبيئة للتعامل مع اغلب المشاكل البيئية .

ان اثاره انتباه الراي العام الدولي والمحلي الى خطورة التلوثات البيئية الناتجة عن الغازات السامة واستخدام الاسلحة الفتاكة في الصراعات المحتمدة في مناطق مختلفة من العالم يستدعي تحشيد طاقات القوى الاجتماعية المناهضة للحروب حول مطالب الحد من تلك الاستخدامات الضارة بحقوق الانسان الصحية والحياتية والمعيشية والتقييد بالقوانين الدولية التي تحرم كافة أشكال التلوث البيئي.

## مشكلة البحث:

ان موضوع البيئة والتلوث البيئي من المواضيع التي تثير الاهتمام في العصر الراهن، حيث تعتبر البيئة منظومة معقدة تنشأ وتتطور حياة المجتمع فيها وتتجسد بيئة الحياة العامة وفقاً للظروف الطبيعية على سطح الأرض حيث تعيش الكائنات الحية على هذا الكوكب وتتطور متأثرة بالبيئة وتؤثر بدورها.

وعلى هذا الأساس يجد الباحث القانوني نفسه ملزماً ببحث التشريعات والقوانين التي تتعلق بالبيئة والحفاظ عليها والمسؤوليات القانونية المترتبة على تخريبها وتلويثها كمسبب أساس لتخريب وتلويث الحياة الطبيعية للإنسان فضلاً عن العلاقات الخارجية بين الدول.

ان مشكلة البحث تكمن في عدم تطبيق القوانين والتشريعات المحلية و الدولية التي تنظم وتهتم بسلامة وصحة الأفراد والمجتمع والكائنات الحية رغم أن تلك القوانين تحتوي على لوائح وإجراءات قانونية صارمة لا تدع المجال لأي اختراقات قد تستفيد منها الجهة المذنبة وتجعلها تنهرب من مسؤوليتها القانونية وهذا ما نلمسه في بلدان الشرق لأسباب التخلف و نتائج الحروب والعنف والصراعات المختلفة.

## أهداف البحث: .

يهدف البحث الى تحقيق جملة من القضايا القانونية والسياسية منها محاولة تعريف وتحديد مدى خطورة التلوث البيئي على الحياة البشرية ، ومنها الاشارة الى ان قوانين حماية البيئة هي حديثة النشأة تستلزم تطويرها واعطاءها قوة قانونية الزامية بمعنى دعوة المشرعين الى سن قوانين صارمة وملزمة لحماية البيئة من الانتهاكات اثناء الحروب والنزاعات الاجتماعية.

## اهمية البحث:-

تكمن أهمية البحث في الاشارة الى وجود علاقة قوية بين حماية البيئة والقانون الدولي الانساني والقانون الدولي العام. حيث تعد حماية البيئة وتحسينها من مستلزمات الدفاع عن مستقبل الأجيال القادمة خاصة أن آثار التدهور البيئي السلبية امتدت الى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية..... الخ وباتت تتطلب رؤية استراتيجية حكومية . شعبية تأخذ بنظر الاعتبار دمج جميع السياسات المحركة لقوى الدولة والمجتمع بهدف رسم خطط ترقى الى مستوى التحدي الذي يمثله التطور العلمي والتكنولوجي التي يشهده العالم حالياً .

ومن ذلك فإن دراسة موضوع "التلوث البيئي والقانون الدولي الانساني" تعد ذات أهمية بالغة، ولاسيما إن الدراسات والأطاريح المكتوبة في هذا المجال باللغة العربية قد لاتتعدى العشرات، كما إن الدراسات القليلة تلك لم تتطرق الى جميع مواضيع في القانون البيئي .

## دراسات سابقة: .

لقد اشارت الكثير من الدراسات الى موضوع البيئة متناولة إياها من زوايا مختلفة محاولة التعرض الى مخاطر تلوث البيئة على حياة الارض والانسان متناولة القوانين الدولية التي تناقش القضايا البيئية الهامة في ظروفنا الحالية ومن بين تلك الدراسات: .

١ . كتاب حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني للدكتور فيصل شطناوي الطبعة الثانية ٢٠٠١ م عمان، يتحدث الباحث عن أهم القرارات والاتفاقات الدولية في زمن الحرب والسلم ضمن قانون الدولي الانساني.

٣ . كتاب اساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل انساني متكامل) للدكتور احمد النكلوي الطبعة الاولى الرياض ١٩٩٩ م . اهم ما جاء في الكتاب ان مشكلة التلوث البيئي ليست مشكلة خاصة بل ان التلوث لا يعرف الحدود الجغرافية والسياسية للدول ويمكن انتقاله بالماء والهواء لذلك فان معالجة تلك المشكلة تكون دولية أيضا.

٤ . كتاب جرائم البيئية وسبل المواجهة للدكتور عبدالوهاب بن رجب هاشم بن صادق، رياض، ٢٠٠٦م، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، يتناول هذا الكتاب تحديد مفهوم جرائم البيئية ومعرفة انواعها بيان اخطار جرائم البيئية وسبل الحد منها، كما تم التطرق الى الاستفادة من التجارب والدراسات العالمية في مجال الحد من الجرائم البيئية.

٥ . كتاب مسؤولية الدولة الجنائية عن جرائم الحرب في النزاعات الداخلية المسلحة (العراق نموذجاً، دراسة قانونية تحليلية) للكاتب أسو كريم الطبعة الاولى، ٢٠٠٧م، مطبعة موكرياني، كوردستان . العراق .

٦ . كتاب المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، للدكتور كاظم المقدادي، اكااديمية العربية في الدانمارك، عام ٢٠٠٧ م، ويتحدث الكتاب عن مصير كوكب الأرض ومسؤولية جميع سكانه عن سلامته. مهما تكون الاسباب هذا التلوث الحروب او الفقر او الكوارث الطبيعية والخ.

بالإضافة الى ما ذكر هناك الكثير من المصادر التي تناولت البيئة وحقوق الانسان منها على سبيل المثال: كتاب التربية البيئية للدكتور عادل مشعان ربيع، كتاب تلوث البيئة الى اين للدكتور فتحي اسماعيل حوقة، و مبادئ علم البيئة تأليف بريج كوبال و ان. بهارديواج ، وكتاب السكان والبيئة للكاتب هيرفة درميناخ و ميشال بيكويه، القانون الدولي الانساني للقاضي جمال شهلول، كتاب التربية البيئية ضمن ادبيات الاكاديمية العربية المفتوحة، ورسالة دكتوراه في القانون العام الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر للكاتب وناس يحيى.

### منهجية البحث

حاولت استخدام التحليل النظري المستند الى منطق العلاقة بين البيئة والقانون الدولي الانساني والقانون الدولي العام، بالاعتماد على المراجع المتخصصة والدراسات والمنشورات المهمة بعلاقة البيئة بالقانون الدولي ، وتطرق الى المعاهدات والاتفاقات والاعراف الدولية وخاصة معاهدات جنيف منذ اتفاقية ١٨٦٤ حتى صدور اتفاقيات جنيف الاربعة في عام ١٩٤٩ والبروتوكولان الاضافيان لعام ١٩٧٩، اللذان شكلا مع الاتفاقات منظومة قانونية مترابطة، وتناولت الاعراف الدولية والسلوك المتكرر للدول اثناء الحروب والاحتلال العسكري والتي احتوت قواعد لاهاي ومعاهدات جنيف الكثير منها.

### خطة البحث: -

على اساس ذلك قسمت الدراسة الى مبحثين على الشكل الآتي :

المبحث الاول:- التعريف بالبيئة ويتكون من مطلبين:-

المطلب الاول :- التعريف اللغوي للبيئة

المطلب الثاني:- التعريف القانوني والعلمي للبيئة

المبحث الثاني :- حماية البيئة في القانون الدولي وينقسم الى مطلبين

المطلب الاول :- حماية البيئة وفقاً للقانون الدولي الانساني

المطلب الثاني :- حماية البيئة في الاتفاقات والمعاهدات.

المطلب الثالث :- دور منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في حماية البيئة

وختمت البحث بأبرز ما توصلت اليه من إستنتاجات، وأيضاً إيراد بعض التوصيات والمقترحات معاً.

## المبحث الأول

### التعريف بالبيئة

موضوع البيئة والتلوث البيئي من المواضيع التي تثير الاهتمام في العصر الراهن لما تسببه من افاق بيئية ومخاطر تلويثية، وتعتبر البيئة منظومة معقدة اذ تنشأ فيها حياة المجتمع وتطوره وتتجسد بيئة الحياة وفقاً للظروف العامة للطبيعة على سطح الارض حيث تعيش الكائنات الحية على هذا الكوكب وتتطور متأثرة بالبيئة وتؤثر بدورها .

البيئة بالمعنى العام عبارة عن مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية والداخلية، فالبيئة المحيطة بأي كائن من إنسان أو حيوان أو نبات تشمل الظروف السلبية وتشمل الآثار الطبيعية والكيمائية والصحراوية والبحرية والجوية والنباتية والاجتماعية. وهي مترابطة بعضها ببعض الآخر، وهي متفاعلة بعضها في بعض الآخر تأثيراً وتأثراً، بمعنى أنه إذا حدث تغير في أحد منها فسيتبعه تغيير في بعض النظم الأخرى على شكل سلسلة تفاعلات بحسب القوانين والعلاقات التي جعلها الله سبحانه وتعالى في الكون، فالبيئة إذن هي وحدة متكاملة تتجمع فيها الكثير من العلوم التي اكتشفها الإنسان من سياسة واجتماع واقتصاد وغير ذلك، وكما سبقت الإشارة إليه، فالبيئة . بالمعنى الأعم . تشمل البيئة الوراثة والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية والبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية والبيئة الطبيعية وغير ذلك.

## المطلب الاول

### التعريف اللغوي للبيئة

البيئة<sup>(١)</sup> في اللغة العربية: البيئة كلمة مشتقة في اللغة العربية من البؤ وهو المرجع والقرار واللزوم، ففي الحديث النبوي الشريف عن المدينة عندما هاجر اليها (ههنا المتبوعاً). وفي الآية القرآنية الكريمة {والذين تبوأوا الدار والايمان} (الحشر: ٩) والتبؤ هنا المسكن والالف والملتزم. ومصطلح البيئة الحديث لا يخرج عن هذه الاجواء. فهو يعني المحيط وما فيه. فبيئة الانسان هي المكان الذي يوجد فيه وما في ذلك المكان من عوامل وعناصر وتؤثر في تكوين ذلك الانسان وفي اسلوب حياته. وقد تأت بمعنى الالتزام ومنه ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أيا رجل قال لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما) أي التزم بها أحدهما.

(لقد درجنا في اللغة العربية على إطلاق اسم علم البيئة على التسمية Ecology فأختلط بذلك الأمر مع مفهوم البيئة Environment وأصبح عالم Ecologist وعالم Environmentist وكأنهما تسميتان مترادفتان لمجال عمل واحد، ولكن الواقع يختلف عن ذلك تماماً)<sup>(٢)</sup>. فعالم Ecologist يعني - بحسب أيوجين آدم - بدراسة وتركيب ووظيفة الطبيعة، أي

---

<sup>١</sup> -تعَدَّت التعريفات التي تناولت مفهوم البيئة، وقد ذكر الدكتور ممدوح حامد عطية في كتابه إنهم يقتلون البيئة ص ١٧ . ١٨، عدة تعريفات:

أولاً: . مجموعة العوامل البيولوجية والكيمائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطه بالمساحة التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان وأتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته.

ثانياً: . المجال الذي يحيط بالبشر بما يكفل لهم الحياة وطيب العيش، بما يحويه من الموارد المائية والثروات المعدنية والبتروولية ومواد البناء والمصايد والشواطئ والذي يكون في جملته للأفراد مسرح حياتهم أو الوطن الذي يضمهم.

ثالثاً: . الأرض بما فيها من مختلف الأبعاد، والتي قدر لها أن يعيش فيها مع غيره من كائنات ودواب وجماد.

رابعاً: . الإطار الذي يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية بما يضمه من مكونات فيزيائية وكيمائية وبيولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ويحصل منها على مقومات حياته.

خامساً: . الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته وكافة أنشطته المختلفة، فهي الأرض التي نعيش عليها والهواء الذي نتنفسه والماء الذي هو أصل كل شيء حي بالإضافة لكل ما يحيط بنا من موجودات سواء كانت كائنات حية أو جماداً. كما ذكرت الدكتورة بدرية عبد الله العويص في كتاب القوانين البيئية في مجلس التعاون الخليجي ص ٢٢ التعريف التالي. إنه مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم. وقد عرّف إرنست هاكيل البيئة كما عن كتاب عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة للمؤلف جان ماري بليت ص ٢٣. إنه مجموع العلاقات الودية أو العدائية التي تربط الحيوان أو النبات ببيئته غير العضوية أو العضوية بما في ذلك سائر الكائنات الحية

<sup>٢</sup> - محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة،الدار المصرية اللبنانية،سنة ١٩٩٣، ص ١٨.

أنه يعني بما يحدد الحياة وكيفية إستخدام الكائنات للعناصر المتاحة. أما عالم البيئة Environments فيعنى بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة، أي انه يتناول تطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة، فهو يعني بوقاية المجتمعات من التأثيرات الضارة، كما يعني بالحفاظ على البيئة محلياً وعالمياً من الأنشطة البشرية ذات التأثير الضار، وبتحسين نوعية البيئة لتناسب حياة الإنسان.

إن علم البيئة أو علم التبيؤ Ecology هو الدراسة العلمية لتوزع وتلاؤم الكائنات الحية مع بيئاتها المحيطة وكيف تتأثر هذه الكائنات بالعلاقات المتبادلة بين الأحياء كافة وبين بيئاتها المحيطة. بيئة الكائن الحي تتضمن الشروط والخواص الفيزيائية التي تشكل مجموع العوامل المحلية اللاحيوية كالطقس والجيولوجيا (طبيعة الأرض)، إضافة للكائنات الحية الأخرى التي تشاركها موطنها البيئي (مقرها البيئي) habitat<sup>(١)</sup>.

البيئة في اللغة الانجليزية فتستخدم كلمة Environment للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة في نمو وتنمية حياة الكائنات الحية، كما تستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية. ويتوافق هذا المصطلح مع الكلمة الفرنسية Environment التي تعني مجموعة الظروف الخارجية والطبيعية للوسط أو المكان سواء الهواء أو الماء أو الأرض الذي تعيش فيه سائر الكائنات الحية<sup>(٢)</sup>.

البيئة في اللغة الفرنسية: تترادف الكلمة الفرنسية مع الكلمة الإنجليزية (Environment) وتستعمل مفردة (L environment) للدلالة على الظروف أو المحيط أو الشروط التي تؤثر على وجود الكائنات الحية، أو مجموعة الظروف الخارجية والطبيعية المحيطة بالإنسان في المكان أو الوسط الذي يتواجد فيه، سواءً أكانت هواءً أو ماءً أو كائنات حية أخرى<sup>(٣)</sup>.

الخلاصة يمكن ان نقول بأن (البيئة تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات، فتشمل الهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والأرض التي يسكن عليها ويزرعها وما يحيط به من كائنات أو جماد. باختصار هي الإطار الذي يمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة)<sup>(٤)</sup>.

يعرف علم البيئة بأنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة العلاقة بين الكائنات الحية والوسط الذي تعيش فيه. ويعتبر عالم الاحياء الالمانى ارنست هيكل Ernest Haeckel (١٨٣٤ . ١٩١٩) اول من وضع تعريفا لهذا العلم، وكلمة Ecology هي كلمة تتكون اصلا من كلمتين لاتينيتين، الاولى Oikos وتعني مسكن والثانية Logos ومعناها "العلم" اي ان الكلمة

<sup>١</sup> - د. كاظم المقدادي، اساسيات علم البيئة الحديث الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك . كلية الادارة والاقتصاد . قسم إدارة البيئة، سنة ٢٠٠٦ ص ٦

<sup>٢</sup> المصدر السابق ص ٤، ٥

<sup>٣</sup> د. محمد حسين عبدالقوى، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، سنة ٢٠٠٢، ص ٦ .

<sup>٤</sup> د. كاظم المقدادي، التربية البيئية، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك . كلية الادارة والاقتصاد . قسم إدارة البيئة، سنة ٢٠٠٦، ص ٨.

تعني " علم المسكن " والتي تعني بها في العربية الان " علم البيئة ". وقد وضعت لهذا العلم تعريفات كثيرة بعد تعريف إرنست هيكلم السابق الاشارة اليه واقربها بانه " العلم " الذي يدرس العلاقة بين الكائنات الحية وبعضها من جانب ثم بينها وبين الوسط الذي تحيا فيه من جانب اخر او هو احد فروع علم الاحياء الذي يختص بدراسة الكائنات الحية ومواطنها البيئية.

ونرى من التعريفات السابقة بأن هذا العلم يهتم بالعوامل الحية وغير الحية بالبيئة، فهو يهتم بالكائنات الحية وطرق تغذيتها ومعيشتها وتواجدها في تجمعات معيشية، حيث يكون لكل فرد من مجموعة الكائنات الحية الموجودة بالوسط علاقة بأفراد نوعه الذين يعيشون معه فهو يتالف مع بعضهم ويتنافر مع البعض الاخر، كما يكون له ايضاً كثير من العلاقات مع الانواع الاخرى الموجودة معه في المحيط الذي يعيش فيه، وهي قد تكون علاقات منفعة او تضاد، اي ان هناك مجموعة متشعبة من التأثيرات المتبادلة بين الكائنات الحية في مجملها تتأثر بالعوامل غير الحية الموجودة بالوسط مثل عوامل المناخ من حرارة ورطوبة وضوء واشعاعات وغازات، وكذلك الخصائص الطبيعية والكيميائية للارض والماء مثل التركيب الفيزيائي للتربة وكذلك الحموضة ونسبة الايونات وغيرها، والهدف النهائي لعلم البيئة هو اظهار الخصائص الاساسية للكائنات الحية وعلاقتها بالعوامل غير الحية السابق الاشارة اليها وكيف تتأثر بها وتؤثر فيها، كما يبحث هذا العلم في دراسة الانظمة البيئية والمجتمعات والجماعات والافراد<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### التعريف القانوني والعلمي للبيئة

سعى المجتمع نحو الحفاظ على البيئة وهو ما دفع بالمشرع في مختلف الدول إلى اعتبار البيئة تراثاً مشتركاً للأمة واجب الحماية والمحافظة عليه وعدم الإضرار به.

وهو ما أكدته التشريعات المقارنة في دساتيرها وتشريعاتها وفي الاتفاقيات والإعلانات الدولية وجعلته حقاً من حقوق الإنسان وواجباً من واجبات الدولة.

وإذا ما تتبعنا بعض التشريعات البيئية سنجد أنها سلكت في تحديد معنى البيئة مسالك مختلفة، فمنها التشريع الفرنسي الذي جاء خالياً من وضع تعريف محدد لهذه الكلمة، مكتفياً بطرح أمثلة لبعض عناصرها، ففي المادة ١٠/١ منه قد أعتبر هذه العناصر تراثاً مشتركاً للأمة وأوجب الحماية وهي (القضاء، الموارد والوسط الطبيعي، المناظر والمشاهد الطبيعية، نقاء الهواء، أنواع الحيوانات والنبات، التنوع والتوازن البيولوجي، كلها تشكل جزءاً من تراث الأمة المشترك). في حين عرفها المشرع المصري في قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المادة ١/١ بأنها (المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من موارد وما يحيط به من هواء وما وتربة وما يقيمه الإنسان من منشأة)<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> دكتور فتحي اسماعيل حوفة " تلوث البيئة الى اين المكتبة العصرية للنشر والتوزيع في جمهورية مصر " الطبعة الاولى ٢٠١٠ ص ٣٧ و ٣٨ .

<sup>٢</sup> دكتور مازن ليلو الحماية الادارية للبيئة ، ص ٥ .

أما في العراق فقد عرفت المادة الثانية/ رابعاً من قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ البيئة بأنها المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية في حين ورد في المادة ١/ ثامناً في مشروع قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان العراق تعريف البيئة بأنها (المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات والمكونات اللاحياتية وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية والمنشأة الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان).

ويبدو من اتجاه المشرع الفرنسي ومشروع قانون حماية البيئة الكوردستاني أنهما قد سلكا أسلوب تعداد عناصر البيئة في حين تميز المشرع المصري بأنه قد استخدم مصطلح المحيط الحيوي ليشمل العنصرين الطبيعي والصناعي للبيئة<sup>(١)</sup>.

وفي الاتجاه ذاته عرفت المادة ١/١ من قانون حماية البيئة الكويتي رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ البيئة بأنها (المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة، بما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو اشعاعات، والمنشآت الثابتة والمتحركة التي يقيمها الإنسان)<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم فإنه يقصد بالبيئة كل من العنصرين الآتيين:

١- العناصر الطبيعية المادية: وقوامها الهواء والماء والتربة وما تشمله من ثروات طبيعية ومخلوقات حية مختلفة من بشر وحيوانات ونباتات.

٢- العناصر المصنوعة: وتشمل ما أدخله الإنسان في البيئة الطبيعية من تغييرات تتضمن إنشاء المرافق والمنشآت، كالمصانع والمباني ووسائل المواصلات اللازمة لتأمين احتياجاته.

وقد نص القانون العراقي الجديد ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة وأستناداً الى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور ٢٠٠٨ صدر القانون الآتي: قانون وزارة البيئة: للبيئة على انه يقصد بالمصطلحات التالية التعاريف المدرجة ازاءها لاغراض هذا القانون.

اولاً: (البيئة) المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية.

ثانياً: الموارد العوامل الملوثة: اية مواد صلبة او سائلة او غازية تؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى تلويث البيئة.

<sup>١</sup> دكتور مازن ليلو المصدر السابق ص ٦٥.

<sup>٢</sup> عرفت المادة ١٠ لسنة ١٩٨٢ من قانون مكافحة التلوث العماني البيئة بأنها (مجموعة النظم والعوامل والمواد الطبيعية التي يتعامل معها الإنسان، سواء في مواقع عمله أو معيشته، أو في الأماكن السياحية والترفيهية، فيتأثر بها الإنسان أو يؤثر فيها، الماء، التربة، المواد الغذائية والمعدنية والكيميائية المختلفة، مصادر الطاقة، والعوامل الاجتماعية المختلفة).

ثالثاً: تلوث البيئة: وجود أي من المواد او العوامل الملوثة في البيئة بكمية او صفة ولفترة زمنية تؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى الاضرار بالكائنات الحية او البيئة التي توجد فيها<sup>(١)</sup>.

ذهب البعض إلى أن لفظ البيئة يخلو من أي مضمون قانوني، وأنه يشير عادة إلى الوسط الذي ينشأ فيه نظام قانوني، سياسي أو اقتصادي، ويستمر بفعل مجموعة من القوي المختلفة.

وقد جاء تعريف مفهوم البيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم ١٩٧٢ بأنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته ". وقد أعطاها مؤتمر ستوكهولم فهماً واسعاً، حيث أشار إلى أنها لا تتضمن العوامل أو الموارد المادية فقط (كالماء والهواء والتربة)، وإنما تتضمن أيضاً العوامل والظروف الاجتماعية التي تتوافر في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة، يتضح جلياً أن هناك من التشريعات ما نحا إلى تعريف البيئة علي أنها عناصر الطبيعة المحيطة بالإنسان وجميع الكائنات الحية كالقانون المصري والقانون الكويتي والعماني، وهو ما يعرف بالتعريف الواسع، وهذا التعريف يشير أن البيئة اصطلاح ذو مفهوم مركب، فهناك البيئة الطبيعية، بمكوناتها التي أودعها الله سبحانه وتعالى فيها، وتشمل الماء والهواء والتربة، وما يعيش علي تلك العناصر والمكونات من إنسان وحيوان ونبات، وهناك البيئة الاصطناعية، وتشمل كل ما أوجده تدخل الإنسان وتعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة، كالمدن والمصانع والعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تدير هذه المنشآت، كالقانون والتنظيمات الإدارية والاقتصادية.

ومنها ما نحا إلى القول بأنها العناصر الطبيعية المحيطة بالإنسان كالقانون الليبي، وهو ما يعرف بالتعريف الضيق، ومن هنا تستبين الصعوبة الأولى في تعريف البيئة حيث تتباين التعريفات وتختلف باختلاف الأنظمة القانونية.

أنا اتفق مع التعريف الذي يتبناه القانون المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، وهو أنها "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وما يقيمه الإنسان من منشآت".

<sup>١</sup> القانون الصادر عن وزارة البيئة العراقية لعام ٢٠٠٨ .

<sup>٢</sup> [http://membres.multimania.fr/asmamet/Def\\_environnement.html](http://membres.multimania.fr/asmamet/Def_environnement.html)

## المبحث الثاني

### حماية البيئة في القانون الدولي

أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها حقاً في القانون الداخلي وواجب الاحترام واتسع مجال الاعتراف بهذا الحق باعتباره من الحقوق التي تمثل الجيل الثالث من حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>، وإن الاهتمام بالحق في بيئة نظيفة لا يعني الوصول إلى تحقيق بيئة مثالية لعيش الإنسان بل أن الغاية هي المحافظة على التكوين الطبيعي للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان وحماية هذا المحيط من أي تدهور خطير، وتطويره بالشكل الذي يؤدي إلى خدمة الإنسان، وقد درجت الدساتير في العديد من دول العالم على النص على حماية الحق في البيئة ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٤ من الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ (كل إنسان له الحق في التمتع ببيئة ملائمة للتقدم الإنساني مثلما أيضاً عليه واجب المحافظة عليها). في حين أشارت الفقرة الثانية من المادة ذاتها إلى دور السلطات العامة في الحفاظ على البيئة فأكدت على (دور السلطات العامة ومهامها في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بغرض حماية وتحسين نوعية الحياة وإعادة تأهيل البيئة وتعزيز دورها الأساسي في إصلاح الاضرار المسببة)<sup>(٢)</sup>.

وقبل بيان موقف القانون الدولي من مسؤولية الدول التي تؤثر اعتداءاتها على البيئة وتختلف فيها أضرار بيئية في ضرورة الحفاظ على الممتلكات والأعيان المدنية وسلامة صحة السكان المدنيين في ظل الاجتياح العسكري، لا بد من الإشارة إلى ان المجتمع الدولي ألزم الدول بموجب الاتفاقات الدولية والمواثيق والإعلانات العالمية، المحافظة على البيئة الطبيعية وعدم تلويثها أو الأضرار بها وتهدف القوانين إلى حماية وتحسين البيئة ومنع تلويثها ووضع السياسة العامة وأعداد الخطط اللازمة لذلك.

مثال ذلك ما جاء في الميثاق العالمي للطبيعة بشأن احترام الطبيعة وعدم جواز تعطيل عملياتها الأساسية حتى أثناء الحروب عندما نصت على انه يجب ان تصان الطبيعة من التدهور الناجم عن الحروب او الأنشطة العدائية الأخرى، وقرر بأنه يجب تجنب الأنشطة العسكرية الضارة بالطبيعة.

ومن هنا نجد أن القواعد الأخلاقية والقانونية تلزم أثناء المنازعات المسلحة القيام بأعمال من شأنها ان لا تغير الطبيعة لغرض الاستفادة منها بارتكاب الأعمال الغير مشروعة او ما قد يترتب على هذه الأعمال من نتائج خطيرة على الانسان والبيئة الطبيعية ومن ثم فان على الإنسان أن يعترف بالضرورة الملحة للحفاظ على استقرار الطبيعة ونوعيتها وحفظ الموارد الطبيعية.

نتناول في هذا المبحث التعريف للقانون الدولي الانساني واهم القوانين والاتفاقات والمعاهدات الدولية وانجازات قانون البيئة الدولي انطلاقاً من مؤتمر ستكهولم في حزيران عام ١٩٧٢

<sup>١</sup> دكتور مازن ليلو راضي الحماية الادارية للبيئة المصدر السابق ص ١١. ١٢.

<sup>٢</sup> دكتور مازن ليلو راضي و دكتور حيدر ادهم عبد الهادي - المدخل لدراسة حقوق الإنسان - دار قنديل للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - ٢٠٠٧ - ص ٢٠٨.

وبحضور ممثلي دول كثيرة وهيئات ومنظمات تهتم بشؤون البيئة. وكان المبدأ الاساسي الذي جاء في الاعلان هو كالتالي (ان للانسان حق اساسي في الحرية والمساواة وظروف الحياة اللائقة في بيئة ذات نوعية تتيح العيش حياة كريمة و مرفهة).

ومنذ إعلان استكهولم بات بالإمكان القول أن الالتزام الدولي بحماية البيئة أصبح مبدأ مسلم به على المستوى العالمي. وقد برز الاهتمام بمسألة البيئة من خلال استحداث المؤسسات المختصة

فعلى الصعيد الدولي: أحدثت منظمة الأمم المتحدة جهاز خاص للبيئة تحت اسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهذا البرنامج يخطط ويشرف ويرعى أهم النشاطات الموجهة لحماية البيئة في العالم.

كما أحدثت الكثير من الدول أما وزارة أو هيئة حكومية أو وكالة رسمية متخصصة تتابع شؤون البيئة، وفي مصر أحدثت وزارة لشؤون البيئة.

لقد تعاضم منذ بداية الستينات عدد الاتفاقيات الدولية فلم يمر عام إلا وهو متوج باتفاقية أو معاهدة أو بروتوكول بشأن حماية البيئة. ويفيد الحصر الكامل لهذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أنها وصلت إلى (١٥٢) اتفاقية حتى عام ١٩٩١م وفقاً لسجل المعاهدات والاتفاقيات في ميدان البيئة. هذا عدا الاتفاقيات الدولية الثنائية التي يرجع تاريخ إبرامها إلى عام ١٨٦٩م، حينما وقعت اتفاقية ثنائية بين مقاطعة بادن بألمانيا وسويسرا للحفاظ على مياه البحيرات المشتركة. وفي عام ١٩٠٩م وقعت اتفاقية بين أمريكا وكندا للحفاظ على المسطحات المائية المشتركة وحسن استخدامها. وتعتبر مشكلة الحفاظ على المياه المشتركة بين الدول المتجاورة من المشاكل القانونية المعقدة إذ أنه من الصعب الوصول إلى اتفاق بشأن (المعايير البيئية) التي يجب توافرها.

واستطاعت أمريكا وكندا أن توقع اتفاقية ثنائية عام ١٩٧٢م بشأن البحيرات الكبرى التي تعتبر نموذجاً حديثاً للاتفاقيات الثنائية المتطورة في شؤون البيئة. هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بدول حوض النيل، وعلى الرغم من أن نهر النيل يمر في عدد من الدول الأفريقية ومنها مصر فإنه لا توجد اتفاقية بين هذه الدول للحفاظ على بيئة النهر من حيث تحسين نوعيتها، وإنما توجد اتفاقيات خاصة بتنظيم استخدام مياه النهر بين الدول المعنية من ناحية الكم فقط. لذا يجب أن تتضمن هذه الاتفاقيات - أو أي اتفاقيات جديدة - المعايير الواجب توافرها للحفاظ على بيئة نهر النيل وحمايته باتخاذ تدابير الحماية الكمية والنوعية معاً. إلا أن هناك مؤخراً مبادرة دول حوض النيل (تنزانيا ١٩٩٩ م) والتي تهدف إلى الحفاظ على مياه نهر النيل من التلوث والحفاظ على البيئة النهرية مع مراعاة البعد التنموي.

إن الاتجاه الحديث في الفقه القانوني الدولي يمنح الإنسان الحق في بيئة نظيفة ملائمة وهذا لا يتأتى بعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية بالانضمام والتوقيع عليها فحسب وإنما أيضاً بترجمة هذه المعاهدات إلى واقع لتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها، وبمعنى آخر كيفية صياغة وصناعة آليات للتنفيذ تخلق المناخ الفعلي المناسب وتلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والتنظيمية لتنفيذ ما ورد بها من نصوص ومواد، تأخذ الصفة القانونية

الإلزامية وهو ما يعرف بالالتزام القانوني بما يضمن قوة تطبيقها بدلاً من أن تأخذ مجرد شكل توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء وتأخذ الصفة المعنوية الدولية والإقليمية والأدبية وهو ما يعرف بالالتزام الأخلاقي.

ومما زاد الطين بلة أن في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شوهد تجاهلاً واضحاً للقضية البيئية في الدول الأكثر تقدماً مع تأكيد حكوماتها المتزايد على "حلول" السوق الحرة، بالتزامن مع تخلي تلك الدول عن مسؤوليتها عن النتائج البيئية السلبية للعمليات الاقتصادية. ولذا يمكن القول بأن الاتجاه السائد في تلك المرحلة كان بعيداً عن أي إجماع دولي تجاه قضايا البيئة.

وبقى الأمر هكذا حتى جاءت نقطة التحول الحاسمة في عام ١٩٨٣م عندما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج آنذاك، جرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمكن كوكبنا الذي يشهد نمواً سكانياً متسارعاً من أن يستمر في الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بالعناية بالبيئة والمحافظة عليها، وترفع من مستوى الوعي العام بالقضايا ذات الصلة بالموضوع. ومع نشر الوكالة (التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة اختصاراً WCED) لتقريرها "مستقبلنا المشترك" Our Common Future في عام ١٩٨٧م، الذي جاء متزامناً مع الصدمة البيئية الأكبر للرأي العام العالمي المتمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون "ozone hole" فوق القارة المتجمدة الجنوبية والتي دفعت إلى الاتفاق في نفس العام على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فيينا حول حماية طبقة الأوزون بهدف تنظيم استخدام وإطلاق المواد المستفيدة للأوزون مثل غازات الكلوروفلوروكربون (CFCs) والهالون Halons (١).

إن الاهتمام بمسألة البيئة برز من خلال استحداث المؤسسات المختصة بشؤون البيئة. فعلى الصعيد الدولي أحدثت منظمة الأمم المتحدة جهازاً خاصاً للبيئة تحت اسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهذا البرنامج يخطط ويشرف ويرعى أهم النشاطات الموجهة لحماية البيئة في العالم. كما أحدثت الكثير من الدول إما وزارة أو هيئة حكومية أو وكالة رسمية متخصصة تتابع شؤون البيئة.

إن موضوع حماية البيئة يهم كل الدول بحيث تسعى كل واحدة إلى وضع قواعد قانونية لمواجهة الأخطار البيئية ولقد أولى المجتمع الدولي اهتماماً بها ونبه إلى خطورتها وحرص على الوقاية منها ووضع الحلول لها إلى حد طبع قواعد حماية البيئة بمسحة دولية، فأغلب قواعد قانون حماية البيئة هي ناتجة عن اتفاقيات جماعية أو ثنائية عملت الدول على وضعها باعتبارها الأنسب وذلك لأن الأخطار التي تهدد البيئة عالمية الآثار بالإضافة إلى أن فعالية

<sup>1</sup> [http://www.regjeringen.no/nb/om\\_regjeringen/tidligere/oversikt/departementer\\_embeter/embeter/statsminister-1814-gro-harlem-brundtland.html?id=463420](http://www.regjeringen.no/nb/om_regjeringen/tidligere/oversikt/departementer_embeter/embeter/statsminister-1814-gro-harlem-brundtland.html?id=463420)

no/nb/om\_regjeringen/tidligere/oversikt/departementer\_embeter/embeter/statsminister-1814-gro-harlem-brundtland. html?id=463420

الحفاظ على البيئة تقتضي تنسيق سياسة دولية Une politique internationale موحدة في مجال وضع القواعد والأنظمة المتعلقة بالبيئة<sup>(١)</sup>.

## . المطلب الاول

### حماية البيئة وفقا للقانون الدولي الانساني

القانون الدولي الإنساني هو بحسب تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر (عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحمي في أوقات الحرب الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو لم يعودوا قادرين على المشاركة فيه. والهدف الأساسي لهذا القانون هو الحد من معاناة الإنسان وتفايدها في النزاعات المسلحة. وليس على الحكومات وقواتها المسلحة وحدها أن تلتزم بهذا القانون، بل على جماعات المعارضة المسلحة وأي أطراف أخرى في النزاع أن تلتزم به أيضاً. وتعد اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ بالإضافة إلى بروتوكوليهما الإضافيين لعام ١٩٧٧ أهم صكوك القانون الإنساني)<sup>(٢)</sup>.

كما تطرقنا سابقا حول تعريف البيئة، نتطرق باختصار هنا مرة أخرى هذا التعريف باختصار حيث يعرف اصطلاح القانون البيئي باللغة الإنكليزية باسم Environmental law ويقصد به القانون الذي يعنى أو يختص بالبيئة بهدف المحافظة عليها وحمايتها. ووفقاً للمفهوم الحديث أو المعاصر ، فإن القانون البيئي لا يعنى فقط بالبيئة الطبيعية ، مثل الخصائص الطبيعية للأرض أو الهواء أو المياه، وإنما يشمل كذلك البيئة البشرية مثل الأوضاع الصحية والاجتماعية، وغيرها من الأوضاع التي يخلقها الإنسان وتؤثر في بقاءه على الأرض<sup>(٣)</sup>. وبهذا فإن القانون البيئي يركز على الإنسان ومدى تأثيره على المحيط الخارجي الطبيعي والصناعي<sup>(٤)</sup>.

ونشير هنا إلى أن القانون الدولي البيئي قد اهتم بمشكلات المجتمع الدولي المعاصر، حيث أنه قانون متطور فلم يعد قاصراً في موضوعه على معالجة المسائل التقليدية لذلك المجتمع مثل: السيادة، الإقليم، المعاهدات، التنظيم الدولي، التمثيل الدبلوماسي، الحرب والحياد والخ، ولكنه تفاعل مع المشكلات الجديدة التي تهم الدول في وقتنا الراهن، والقانون هذا حاله لا يمكنه أن يغض الطرف عن البيئة والأخطار التي تهددها، بل على العكس كان له السبق في التنبيه إلى المشكلات البيئية. وتمثل ذلك عندما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية من أجل إيقاف هبوط مستوى تلك البيئة، ووضع القواعد القانونية للحفاظ

<sup>١</sup> حميدة جميلة، الوسائل القانونية لحماية البيئة، دراسة على ضوء التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة البليدة ص ١٤٥ .

<sup>٢</sup> منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الموقع - www. icrc. org

<sup>٣</sup> دكتورة بدرية العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الثاني، سنة ١٩٨٥، يوليو، ص ٣٩ .

<sup>٤</sup> دكتور معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٦ .

عليها، ومكافحة مصادر تلوثها والتعدي على مكوناتها ومواردها الطبيعية<sup>(١)</sup>. وقد انعقد المؤتمر بالفعل في الفترة من ١٦ . ٥ يونيو عام ١٩٧٢ في مدينة استوكهولم بالسويد، وانتهى إلى تبني مجموعة من المبادئ والتوصيات على درجة بالغة من الأهمية شكلت اللبنة الأولى في بناء القانون الدولي البيئي<sup>(٢)</sup>.

وقد تعددت تعريفات القانون الدولي البيئي، فقد عبر عنه البعض بأنه: ((مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي العام التي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الأضرار المختلفة، والتي تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي أو خارج حدود السيادة الإقليمية))<sup>(٣)</sup>.

بينما عرف البعض الآخر<sup>(٤)</sup>، القانون الدولي للبيئة بأنه: (( مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول للمحافظة على البيئة من التلوث)).

وهدف هذا القانون منع أو تقليل أو السيطرة على التلوث البيئي عبر الحدود الوطنية، مع إيجاد نظام قانوني فعال لإصلاح الأضرار الناجمة عن هذا التلوث.

ويرى اتجاه ثالث أن القانون الدولي البيئي هو القانون الذي ينظم كيفية المحافظة على البيئة البشرية ومنع تلويثها والعمل على خفض التلوث والسيطرة عليه أياً كان مصدره بواسطة القواعد الاتفاقية والعرفية المتعارف عليها بين أشخاص القانون الدولي<sup>(٥)</sup>.

ويذهب جانب من الفقه إلى النظر إلى القانون الدولي للبيئة بوصفه نوعاً من الفلسفة العامة تحكم القانون والسياسات في مجالات متعددة تتصل بالبيئة سواء فيما يتعلق بالامتداد العمراني والسياسات المتعلقة بالتصنيع والزراعة وغيرها<sup>(٦)</sup>.

ونستطيع أن نؤكد أن علاج مشاكل البيئة لا بد أن يكون علاجاً دولياً، لأن البيئة تتربط عناصرها ولا يعرف لها حدود. فالملوّثات يمكن أن تنتقل عبر البحار أو الأنهار أو الفضاء الجوي دون حاجتها لجواز سفر. وحماية البيئة أمر مكلف للغاية مما يحتم التعاون الدولي لمحاربة ما يهددها من أخطار كالتلوث، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها. حتى أن السيدة مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة أعلنت أكثر من مرة أن المحافظة على البيئة مسؤولية جميع الدول فرادى وجماعات، لأن تلوثها سينعكس على الجميع. مما أدى إلى

<sup>١</sup> دكتور أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة " دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية "، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧، ص ٣١ .

<sup>٢</sup> دكتور أحمد عبد الكريم سلامة، المصدر السابق، ص ٤ .

<sup>٣</sup> دكتور حسني أمين، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، أكتوبر، ١٩٩٢، ص ١٣٠ .

<sup>٤</sup> دكتور صلاح هاشم، المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٣ .

<sup>٥</sup> دكتورة بدرية العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الثاني، سنة ١٩٨٥، يوليو، ص ٤٣ .

<sup>٦</sup> دكتور صلاح الدين عامر، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، عدد خاص بمناسبة العيد المؤي لكلية الحقوق، ١٩٨٣، ص ٦٩ .

نشأة ما يسمى بدبلوماسية البيئة لتعكس التعاون الدولي في هذا الشأن، بل إن ميخائيل جورباتشوف روج للبيروسترويكيا أي (إعادة البناء) بقوله: (إن فيها الطريق إلى بيئة أفضل)<sup>(١)</sup>.

ومما يدعم ذلك أن التشريعات الداخلية لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق غاياتها المرجوة ما لم تقترن بجهود على صعيد العلاقات الدولية، لأن البيئة من المجالات التي يبدو الارتباط فيها وثيقاً إلى أبعد الحدود بين القانونين، الداخلي والدولي.

## المطلب الثاني

### حماية البيئة في الاتفاقيات والمعاهدات

بدأ الإنسان حياته على الأرض وهمه حماية نفسه من المشاكل البيئية، وخاصة ما يعايشه من حيوانات مفترسة وكائنات دقيقة تبين له أنها تسبب له الأمراض، وفيضانات، وتلوج، وصواعق، وعواصف، وإنحباس الأمطار، أي ان الإنسان في هذه المرحلة كان يقف أمام البيئة ضعيفاً، يبحث عن وسائل حماية نفسه منها، ولذا فان هذه المرحلة تسمى مرحلة حماية الإنسان من البيئة.

وإستتبط الإنسان من بيئته وسائل عيشه من مأكّل ومشرب ومسكن ووسيلة إنتقال ووسيلة ترفيه. لكن إستغلال الإنسان للمصادر الطبيعية التي منحها الله إياها، لم يكن أحياناً بطرق سليمة ورشيّدة، وإنما كان ذلك الإستغلال بطرق إستنزافية ومسرّفة، خاصة المصادر الطبيعية غير المتجددة، كالفحم والبتروّل والمياه الجوفية الحرة. أما المصادر المتجددة، كالنباتات والتربة والمياه، فقد أسرف الإنسان في إستغلالها بمعدل يفوق معدل تجددتها تحت الظروف الطبيعية. فتعويض شجرة في الصحراء يحتاج الى عشرات السنين، وتعويض طبقة رقيقة مفقودة من التربة يحتاج الى مئات من السنين.

ونجم عن الثورة الصناعية مشكلات التلوث بالمواد الكيميائية التي تقذف بالهواء والماء والأرض، وما يحدث ذلك من تلويث لمأكّل الإنسان ومشربه. وهكذا تدرجت العلاقة بين الإنسان والبيئة الى ان آلت الى ضرر كبير أحدثه الإنسان في البيئة وفي مكوناتها، وأصبح هم الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من غوائل فعل الإنسان. إذ برزت هنالك قضايا بيئية عديدة، فرضت على الإنسان ضرورة تنظيم العلاقة بينه وبين البيئة، تنظيم أساسه محافظة الإنسان على البيئة وإستغلاله لمكوناتها بشكل صحي، وإلا فان الدمار والزوال هما النهاية الحتمية لحياة هذا الإنسان على هذا الكوكب. ومن هنا فقد إنعكست الصورة، فبعد أن كان هم الإنسان حماية نفسه من المشاكل البيئية (مرحلة حماية الإنسان من البيئة)، تحول هم الإنسان الى حماية البيئة من مشاكل الإنسان (مرحلة حماية البيئة من الإنسان).

ولا يفهم من هذا القول (حماية البيئة من الإنسان) أن البيئة أصبحت في موقف ضعيف، وأن الإنسان هو القوي، الجواب كلا، بل ان هذه البيئة أصبحت خطراً على الإنسان، ولكن بفعل

<sup>١</sup> ميخائيل جورباتشوف، البيروسترويكيا. . تفكير جديد للعالم ولبلدنا، ترجمة حمدي عبد الجواد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣١٠.

الإنسان نفسه. وهكذا يتضح لنا أن خوف الإنسان من البيئة قديماً قد إنتقل الى العصر الحديث. إلا ان الخوف من البيئة قديماً ( في مرحلة حماية الإنسان من البيئة) كان أقل مستوى وأضعف ضرراً منه في العصر الحديث. ذلك أن المشاكل البيئة قديماً كانت في معظمها، إن لم يكن كلها، طبيعية، كالفيضانات والثلوج والقحط والخوف من بعض الحيوانات المفترسة. ورغم صعوبة التعامل معها وقتئذ، غلا ان التكيف معها ليس مستحيلاً وتأثيراتها على الإنسان ليست بالمهلكة.

أما الخوف من البيئة حديثاً، فقد بات مرعباً ومستواه عالياً، إذ أنه يهدد سلامة الجنس البشري، ومن بعده الكرة الأرضية التي تحتضنه بأكملها. ذلك ان المشكلات البيئية الجديدة، كالتلوث بأنواعه، وضعف طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية، وندرة المياه، وقلة الغذاء قياساً بالإنفجار السكاني الهائل، واستخدام الاسلحة الكيماوية والمحدورة دولية في الحروب، باتت تشكل كوارث بيئية ضخمة، تنذر بكارثة عالمية.

وعليه فان الخوف من البيئة شعور لازم للإنسان قديماً وحديثاً. وإذ كانت معظم مصادر هذا الخوف من البيئة في القديم ترجع لعوامل الطبيعة، فان الصورة قد تغيرت، وأصبحت معظم مصادر الخوف من البيئة في العصر الحديث ترجع لعوامل بشرية صناعية، هنا سوف نتطرق الى الانجازات القانونية والاتفاقات الدولية لحماية البيئة.

#### ١ . مبادئ قانون البيئة التي اعتمدها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية

ان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الامم المتحدة عام ١٩٨٣، والتي اصدرت تقريرها عام ١٩٨٧ واوصت باعداد اعلان عالمي لحماية البيئة، واعتمدت اللجنة مجموعة من المبادئ القانونية لحماية البيئة وهي ٢٢ ومنها :

١ . لجميع البشر الحق في بيئة تليق بصحتهم ورخائهم.

٢ . تلتزم الدول بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتستخدمها لخير اجيال الحاضر والمستقبل.

٣ . تكف الدول عن النشاطات التي تتنافى والالتزام الدولي اتجاه البيئة.

٤ . تحافظ الدول على الانظمة والعمليات البيئية الضرورية لعمل المحيط الحياتي، وتصون التنوع البيولوجي، وتلتزم بمبدأ المردود المستديم الامثل في استخدام الموارد الطبيعية الحية والانظمة البيئية.

٥ - تحدد الدول معايير وافية لحماية البيئة، وترصد التغيرات التي تحدث في نوعية البيئة واستخدام الموارد، وتنتشر البيانات المناسبة عنها.

#### ٢ . الاتفاقات الدولية لحماية البيئة البحرية من التلوث

ان التلوث البحري يتم عن طريق التسرب المباشر وغير مباشر الذي يحمل مواد الى البحار وعلى يد الانسان تؤدي الى نتائج سيئة تنعكس على موارد البحر الحية من الحيوانات والنباتات كما تؤدي الى تلوث مياه البحر وتؤثر على صحة البشر. ان التلوث البحري بالنفط هو الاكثر

انتشارا وعلى نطاق واسع، وقد تنبه العالم وفي وقت مبكر الى اخطار تلوث البحار بالنفط، وتم صياغة واقرار العديد من الاتفاقات الدولية لحماية البيئة البحرية واهمها :

١. الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط الموقعة في لندن عام ١٩٥٤ والمعدلة في عام ١٩٦٩.

٢. الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية للاضرار الناجمة عن التلوث البحار بالنفط والموقعة في بروكسل عام ١٩٦٩<sup>(١)</sup>.

٣. الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٢ والخاصة بمنع تلوث البحر من جراء رمي المخلفات والمواد الاخرى.

٤. قانون البحار المعتمد بموجب اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٢ وفيه قسم خاص يعالج موضوع حماية البيئة البحرية والحفاظ عليه.

٥. اتفاقية حماية البحر الابيض المتوسط الموقعة في برشلونة عام ١٩٧٧.

كما صدرت أربع بروتوكولات متصلة باتفاق المتوسط وهي:

أ . بروتوكول ١٩٧٦ بشأن التلوث الناشئ عن تصرف النفايات من السفن والطائرات.

ب . بروتوكول ١٩٧٦ بشأن التعاون في مكافحة التلوث بالنفط وغيره من المواد الضارة.

ج . بروتوكول ١٩٨٠ بشأن حماية المتوسط من التلوث من مصادر برية .

د - بروتوكول ١٩٨٢ بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في المتوسط.

### ٣ . الاتفاقات الخاصة بالنفايات السامة

ان النفايات السامة الصناعية والكيميائية المختلفة، تلحق ضررا حقيقيا بالبيئة والانسان، ومن اجل حصر اضرار هذه النفايات بالبيئة، فعقد مؤتمر دولي في اذار عام ١٩٨٩ في مدينة بال السويسرية ، لمناقشة مشروع الاتفاقية حول النفايات السامة. وعلى الرغم من ان (١١٠) دول قد حضرت المؤتمر الا ان (٣٤) دولة فقط اقرت بالاتفاقية في عام ١٩٨٩.

ان اهم الكوارث البشرية التي سببتها النفايات الصناعية السامة<sup>(٢)</sup> :

١٩٥٧: ماياك (في روسيا)، سحب اشعاعية من ٢٣.٠٠٠ كم مربع نتيجة انفجار حوض تخزين للنفايات النووية.

١٩٥٩: مينيماتا (اليابان)، انسكاب الزيت في خطوط الملاحة البحرية.

[www. 4geography. com/vb/t4962.](http://www.4geography.com/vb/t4962.html)

<sup>١</sup> نافذة الجغرافيين العرب (الموسوعة الجغرافية) [html](http://www.4geography.com/vb/t4962.html)

<sup>٢</sup> هيرفة درميناخ وميشال بيكوية، كتاب (السكان والبيئة) ترجمة دكتورة جورجيت حداد الطبعة الاولى ٢٠٠٣ بيروت لبنان ص٧٧.

- ١٩٦٧: المد الاسود في توري . كانيون .
- ١٩٧٦: سيفيزو (ايطاليا) تسرب ديوكسيد في معمل كيميائي .
- ١٩٧٨: مانفريدونا (ايطاليا) تسرب أمونياك في معمل كيميائي .
- ١٩٧٨: المد الاسود في أموكو . كاديز في البروتاني (فرنسا) .
- ١٩٧٩: عطل في جهاز التبريد في مصنع الذري في ثري مايلز ايسلاند (الولايات المتحدة) .
- ١٩٨٤: بوبال (الهند) تسرب مبيدات صادرة عن مصنع المبيدات .
- ١٩٨٦: الغيوم الاشعاعية اتشرونوبيل (روسيا) .
- ١٩٨٩: المد الاسود في اكسون فالديز في آلاسكا .
- ١٩٩٦: تلوث الجو ومياه الران اثناء حريق معامل ساندوز (سويسرا) .

#### ٤ . الاتفاقات الدولية لمنع التلوث الذري

- هذا النوع من التلوث من اخطر انواع التلوث وهناك عدة اتفاقات تتعلق بهذا الموضوع وهي:
- أ . معاهدة ١٩٦٣ لحظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وفي المياه .
- ب . معاهدة ١٩٦٩ لحضر انتشار الاسلحة النووية، والتي تتضمن احكام خاصة حول ضرورة الاهتمام بالمعضلات الناجمة عن استعمال الطاقة الذرية .
- ج . المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي انعقد في فينا عام ١٩٩٠، وقد اصدر قرارا بضرورة الاهتمام بموضوع التشريعات الخاصة بمعايير السلامة النووية .

#### ٥ . الاتفاقيات الدولية لحماية طبقة الأوزون

اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون<sup>(١)</sup> سنة ١٩٨٥ وإذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من إعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، وخاصة المبدأ ٢١ الذي ينص على أن للدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة عملاً بسياساتها البيئية الخاصة، وعليها مسؤولية ضمان ألا تسبب الأنشطة التي تقع داخل ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً لبيئة الدول الأخرى أو لبيئة مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية، وإذ تأخذ في اعتبارها ظروف البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، وإذ تضع في اعتبارها ما يجري من عمل ودراسات داخل كل من المنظمات الدولية والوطنية، وبوجه خاص خطة العمل العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن طبقة الأوزون. وجدير بالذكر وافقت الامم المتحدة على

<sup>١</sup> صدر بالجريدة الاتحاد الاشتراكي في المغرب عدد ٥٧٨٤ بتاريخ ٥ نونبر ٢٠٠٩ .

انضمام العراق<sup>(١)</sup> الى اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال وبهذه الموافقة يكون العراق العضو الثالث والتسعون بعد المائة من قائمة الدول التي انضمت للاتفاقية الدولية لحماية طبقة الاوزون.

ان ابرز الاتفاقات المتعلقة بحماية طبقة الاوزون هي اتفاقية مونتريال<sup>(٢)</sup> ، بناء على اقتراح برنامج الامم المتحدة للبيئة فقد اجتمع ممثل (٢٧) بلد في مدينة مونتريال عام ١٩٨٧ واعتمدوا اتفاقية دولية بهدف تخفيض انبعاثات الغازات الناتجة عن نشاطات مختلفة.

وبموجب الاتفاقية التي دخلت نطاق التنفيذ في عام ١٩٨٩ فقد تم اعتماد الخطوات التالية:

المرحلة الاولى: الالتزام بتجميد انتاج المواد المصنعة من المواد الضارة بالبيئة، بعد دخول الاتفاقية عامها الاول، اي في بداية عام ١٩٩٠.

المرحلة الثانية: تخفيض الانتاج بمقدار ٢٠% بعد عامين من المرحلة الاولى.

المرحلة الثالثة: تخفيض الانتاج بمقدار ٥٠ % بعد ستة سنوات من المرحلة الثانية. وحتى يضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة فعالية الاتفاقية ، فقد اشترط ألا تدخل مرحلة التنفيذ إلا بعد أن يوقع عليها عدد من الدول يكون حجم تصنيعها للمواد المذكورة لا يقل عن ثلثي أجمالي ما ينتج عالميا، وهذه الدول هي ( الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفيتي سابقا).

وبالفعل فقد صادقت هذه الدول على الاتفاقية ودخلت نطاق التنفيذ في بداية العام ١٩٨٩ . وقد طرأت على هذه الاتفاقية عدة تعديلات كنت قد ذكرتها سابقا.

## ٦ - حماية البيئة من خلال القرارات الدولية والمؤتمرات الدولية

لقد بدأت جهودا دوليا طيبة تبذل في ميدان حماية البيئة من التلوث عموما منذ منتصف القرن الماضي، كما ظهر وعي عالمي بهذا الدور مبكرا وتمت الدعوة من خلال التجمع الدولي المتمثل في الامم المتحدة للاخذ بمنهج متوازن ومتكامل ازاء القضايا والمشكلات البيئية، كما ارسى هذا الوعي اهمية المشاركة والتفاعل الدولي في هذا الميدان حتى اصبح مفهوم الشراكة الدولية في معالجة القضايا البيئية مدخلا رئيسيا لتفعيل الجهود المبذولة لمواجهة التحديات البيئية الهائلة على المستويين الدولي والمحلي.

وفي اعتقادي ان هذه الجهود لا بد وان تستمر ما بقي الانسان على وجه الارض وطالما ظل يستنزف الموارد البيئية اللازمة لسد احتياجات الاعداد المتزايدة من البشر، حتى يظل محافظا

<sup>١</sup> موقع بيئي

[http://www.beeaty.tv/new/index.php?option=com\\_content&task=view&id=5533&Itemid=1](http://www.beeaty.tv/new/index.php?option=com_content&task=view&id=5533&Itemid=1)

<sup>٢</sup> ويكيبيديا الموسوعة الحرة

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9\\_%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84)

على بيئته من التلوث وتظل العلاقة سوية بينها وبينه. وقد تمخضت الجهود الدولية عن عقد اول مؤتمر دولي للبيئة بمدينة ستوكهولم بالسويد في شهر يونيه عام ١٩٧٢ تحت اشراف الامم المتحدة، كما صدر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٢٨/٤٤ في ديسمبر ١٩٨٩م والذي دعا بدوره دول العالم الى عقد مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والذي تمحورت قراراته نحو الاخذ بمنهج متوازن ومتكامل ازاء القضايا والمشكلات البيئية بين دول العالم، وكذلك اهمية التعاون الدولي فيما يختص بحماية البيئة.

وقد استغرق الاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر وقتاً طويلاً وبحضور ممثلو مائة وثلاثة عشر دولة ونشرت في وثائق تحتويها اكثر من ١٢٠٠٠ صفحة وكان من اهم توصيات هذا المؤتمر<sup>(١)</sup> :

. التأكيد على ان الانسانية كل لا يتجزأ شاء البشر ام ابوا.

. التأكيد على ان حماية البيئة والمحافظة عليها وتحسينها يجب ان تمثل الاهتمام الاول للبشرية.

. ضرورة ايجاد سياسة عالمية لحماية البيئة.

. التخطيط لعمل عالمي في مجال حماية البيئة.

. ضرورة ايجاد مؤسسات متخصصة تهتم بالبيئة وتقع تحت اشراف الامم المتحدة.

تحتل موضوعات حماية البيئة protection of the environment أهمية دولية كبرى، وتتضاعف هذه الأهمية مع مرور الزمن. لأنها تتعلق بمستقبل البشرية ومصير الإنسان. ولعل الحالة المأساوية التي وصل إليها الكوكب الأرضي، نتيجة النشاط البشري، الذي تجلى في التقدم الصناعي والتقني، وما حمله من آثار سلبية على بيئة الأرض، بفعل التلوث المتزايد والمخيف الذي بات يهدد الحضارة البشرية، والناجم عن استمرار التدفق الحالي للغازات المخربة للمحيط الأرضي البيئي، كل ذلك ينذر بكارثة بيئية شاملة تعكس ظواهر ارتفاع درجة حرارة الأرض ٣-٥ درجات، واتساع فجوة الأوزون، وكذلك أزمة نقص المياه العذبة وتلوثها، واضمحلال الغابات الطبيعية... فبات الإنسان يعمل بما يسيء إلى نفسه باعتدائه على الطبيعة، الذي يعد اعتداء على حقه في الحياة.

إن نتائج الكارثة البيئية، تشمل جميع الدول والشعوب دون استثناء، لأن بيئة الأرض واحدة، ولا تفصلها حدود جغرافية أو سياسية، ولذلك فإن تلوثها في دولة لا يبقى في حدود هذه الدولة، بل يتعداها ليسهم في تخريب بيئة من حولها، والإخلال بالتوازن البيئي. كانت نتائج هذا العبث بالبيئة والطبيعة، كبيرة وهائلة، بقدر لا يستطيع الإنسان تجاهله، مما أيقظ لديه الوعي البيئي، فاكتشف في الوقت نفسه تبدل علاقاته بالبيئة، وهذا أفضى إلى فصم روابط التضامن التي كانت تربطه ببيئته، واقتضى الوعي البيئي على المستوى الدولي، تنبيه وعي الشعوب بالخطر الداهم،

<sup>١</sup> دكتور فتحي اسماعيل حوقة ، المصدر السابق ، ص ٩.

وتحريض الدول على المستوى العالمي نحو الشعور بالمسؤولية تجاه الوضع، والمبادرة إلى حماية البيئة والطبيعة من الاعتداء عليها. وكان من الطبيعي أن تبادر منظمة الأمم المتحدة بحكم مسؤولياتها الدولية، إلى البدء بإعداد الدراسات العلمية والواقعية، وتشكيل اللجان وعقد المؤتمرات لحماية البيئة، ووضع النظم والمعاهدات التي تؤدي إلى إعادة التوازن إلى البيئة، وكذلك تحديد أسباب التلوث ووسائل الإقلال منه.

أدى هذا الاهتمام على المستوى الدولي والمؤتمرات المنعقدة في الأمم المتحدة إلى إحداث قانون بيئي جديد Law of the Environment يعد أحد فروع القانون الدولي العام، وظهر في اتفاقيات دولية وقوانين محلية على مستوى الدول من أجل معالجة متكاملة للحد من تلوث البيئة وحمايتها والحيلولة من الاعتداء عليها، وقد انصرف مفهوم حماية البيئة إلى مجموعة النظم والإجراءات التي تكفل استمرار توازن البيئة، وتكاملها الإنمائي وللحفاظ على بيئة سليمة صالحة للاستمتاع بالحياة والاستفادة من الموارد والممتلكات على خير وجه. كما ينبغي أن يرافق مجمل هذه النظم إشاعة الوعي البيئي على مستوى الأفراد والمجتمعات. ولما كانت البيئة ذات طابع عالمي ومحلي فقد اقتضى ذلك أن تكون قوانين البيئة المحلية انعكاساً لتوجهات القانون البيئي الدولي الذي يتمثل بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتي تعطي عناية خاصة لمعالجة المسائل البيئية الكبرى ذات الطابع العالمي مثل حماية البيئة البحرية وحماية طبقة الأوزون والحماية من التلوث الذري... وغير ذلك.

لقد شهدت نشاطات حماية البيئة على المستوى العالمي في العقود الأخيرة من هذا القرن توجهاً منظماً نحو حماية البيئة ونشوء مؤسسات لمعالجة المشكلات البيئية على الصعيد الدولي، وانعقدت لهذه الغاية ستة مؤتمرات واخرها في المكسيك، نتج عنها عدة اتفاقيات دولية برعاية الأمم المتحدة ومن أهمها :

#### أ- مؤتمر ستوكهولم حزيران ١٩٧٢ واثره في حماية البيئة

عام ١٩٧٢ الذي شهد إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في العاصمة السويدية ستوكهولم، وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد المؤتمر. وفي العام ١٩٧٢ نشر تقريران مهمان الأول- صدر عن (نادي روما) بعنوان (حدود النمو)، والثاني- عن مجلة The Ecologist بعنوان (مخطط للبقاء). الأول قدم سيناريو لمستقبل العالم إعتد على المتغيرات والتفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمي وموارد الغذاء والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية<sup>(١)</sup>. كانت أهداف المؤتمر ترمي إلى إطلاق مجموعة من النشاطات المنسقة دولياً، تهدف إلى زيادة المعرفة بالحقائق وتأثيرها في الإنسان والموارد (تقويم البيئة)، وكذلك حماية ونوعية البيئة وتحسينها وإنتاجية الموارد (إدارة البيئة). واتخاذ التدابير في حقول التعليم والتدريب والتوعية الشعبية والمساعدة التقنية للبلدان النامية. سلط المؤتمر الضوء على النشاطات الصناعية التي تطلق إلى الجو حرارة وغازات وجزيئات غريبة تؤدي إلى تلوث الهواء، وما تسببه زيادة نسبة غاز الفحم في الجو من تغيرات في مناخ الأرض، واستنزاف طبقة الأوزون في

<sup>١</sup> دكتور كاظم المقدادي ( أساسيات علم البيئة ) اصدارات الاكاديمية العربية في الدانمارك بدون سنة اصدار ص (٦٠).

الغلاف الجوي الذي يحمي الأرض وأحياءها من الأشعة فوق البنفسجية. وشهدت السنوات اللاحقة للمؤتمر عدداً من الاتفاقيات والإجراءات على المستوى الدولي والمحلي لكل بلدة، كانت جميعها تهدف إلى حماية الجو من التلوث.

وأقر المؤتمر بالتالي<sup>(١)</sup>:

أ . الموافقة على برنامج عالمي للمناخ، تتعاون على تنفيذه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو والفاو ومنظمة الصحة العالمية وذلك في العام ١٩٧٩.

ب . اتفاقية تشمل ٣٥ دولة في أوربة وأمريكا لتحري تلوث الهواء، وما يسفر عنه من أمطار حمضية.

ج . حماية البيئة البحرية ومواردها من التلوث والاستغلال المفرط، لاسيما تلوث السواحل بالنفايات الصناعية كالكور والنظائر المشعة، التي تفتك بالأسماك.

د . اتفاقية شاملة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. أقرتها دول المتوسط، وصدقتها المجموعة الاقتصادية الأوربية. في العام ١٩٧٦. وكذلك تم الشروع في تنفيذ خطط مماثلة في البحر الكاريبي وبحار شرق آسيا، والبحر الأحمر.

هـ . ضمان الإدارة البيئية الصحيحة للموارد المائية. ولهذه الغاية عقدت اتفاقيات بين البلدان التي تتقاسم أحواض الأنهار والبحيرات (النيل . الدانوب . الأمازون).

و . إعلان الأمم المتحدة المدة الواقعة (١٩٨١-١٩٩٠) عقداً دولياً لتوفير مياه الشرب الصالحة لتحسين صحة ونوعية حياة ٢٥٠٠ مليون نسمة.

ز . تأكيد المؤتمر المحافظة على الاستقرار البيولوجي لكوكب الأرض، وحفظ الموارد الحية وحماية الغابات والحياة البرية.

ح . اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر ١٩٧٧. خطة عمل لمكافحة التصحر ترمي إلى ضمان إدارة سليمة للأرض والموارد المائية في المناطق الجافة وشبه الجافة.

ط . تحديد برنامج عالمي لرصد البيئة وتلوث الهواء. وتحديد ٢٠٠ مركز في ٥٠ بلداً صناعياً، وكذلك استحداث سجل دولي للمواد الكيماوية، وبرنامج للأمن الكيميائي.

ي . التوصية بضمان أن يكون للتنمية الصناعية، الحد الأدنى من الآثار المؤذية للبيئة، واتخاذ إجراءات مراقبة للمواد المصنعة في كل بلد ومراقبة مياه المجاري والنفايات الصلبة. كان من أهم إنجازات مؤتمر استوكهولم، خلق وعي بيئي، وتقوية الشعور بالمسؤولية في سلوك الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، تجاه البيئة، مما أدى إلى إشاعة الفاعلية الشعبية،

<sup>1</sup>United Nations Environment Programme <http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?documentid=97&articleid=1503>

فكونت على مستوى العالم أكثر من ٢٢٣٠ منظمة بيئية غير حكومية في البلدان النامية و١٣٠٠٠ منظمة في البلدان المتقدمة. وعقد أكثر من ٣٠ اتفاقاً دولياً وإقليمياً لحماية البيئة، التزمت بموجبها الحكومات، بعض الإجراءات في شتى حقول البيئة، وقد تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) عدداً من المشروعات المرتبطة بالبيئة العربية منها: ثلاث مشروعات لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن. وستة مشروعات للبيئة البحرية في الخليج العربي. وأربعة وثلاثون مشروعاً لبرنامج البحر المتوسط. وواحد وثلاثون مشروعاً عنيت بمسائل التصحر والطاقة والقانون البيئي والمساعدة الفنية. وثلاث مشروعات تعنى بالبيئة العربية.

هذا وقد تم تأسيس الهيئة الدولية للبيئة والتنمية هذه الهيئة بمبادرة يابانية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٨٣. ووضعت الأسس والتوجهات التي أعلنها في طوكيو عام ١٩٨٧. وتبلورت في ثمانية مبادئ، استرشدت بها المؤتمرات اللاحقة التي سميت مؤتمرات قمة الأرض الأولى والثانية.

واقرت الهيئة الدولية للبيئة والتنمية بالتالي :

أ. تنشيط النمو الاقتصادي: رأت الهيئة أن الفقر مصدر رئيسي لتردي البيئة، لاسيما في البلدان النامية، وعليه لابد من إحياء النمو الاقتصادي في هذه البلدان. وعلى الدول الصناعية أن تسهم بقسط وافر في إحياء هذا النمو، والقيام بمبادرة عاجلة لحل أزمة الديون.

ب. تغيير نوعية النمو: يجب تغيير نوعية النمو، بحيث يمكن إدامته، فضلاً عن نشر المساواة والعدالة الاجتماعية والأمان، وتوفير الطاقة النظيفة من الناحية البيئية. وتحقيق توزيع أفضل للدخل.

ج. المحافظة على الموارد الأولية وتعزيزها: مثل الهواء النقي والمياه العذبة والغابات والتربة، والاستعمال الكافي للطاقة والمياه والمواد الأولية الأخرى، وتحسين كفاية الإنتاج وتقليل نسبة الاستهلاك الفردي للموارد الطبيعية، للحيلولة من تلوث البيئة وذلك بإدخال تقانات جديدة لا تنتج منها فضلات ضارة بالبيئة.

د. ضمان مستوى سكاني يمكن إدامته: ودمج السياسات السكانية مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها التعليم والعناية الصحية ورفع مستوى الحياة المعيشية للفقراء.

هـ. إعادة النظر في التقنية: وتقادي مخاطرها بالسيطرة على آثارها الضارة، وتغيير نوعيتها في جميع الأقطار.

و. إدماج البيئة والاقتصاد في اتخاذ القرارات: إن التوقع المسبق لحصول الأضرار البيئية ومنع وقوعها يتطلبان أن تكون الأبعاد البيئية، ماثلة للعيان حين اتخاذ القرارات المتعلقة

بقضايا الاقتصاد والتجارة والطاقة والتصنيع والزراعة. وذلك أمام المسؤولين عن هذه القرارات في المؤسسات الوطنية والدولية على حد سواء.

ز . إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية: إن تدعيم النمو الذاتي للبلدان النامية، يتطلب إجراء تغييرات جذرية من أجل توفير مزيد من الإنتاج التجاري، ومزيد من رؤوس الأموال والتقانات لمواجهة متطلبات البيئة بصورة عادلة.

ح . تقوية التعاون الدولي: إن دمج الأبعاد البيئية في التنمية يتطلب إجراءً سريعاً لمواجهة مشكلة التفاعل بين تردي الموارد وازدياد الفقر، والتي تؤدي إلى حدوث مشكلة بيئية على نطاق عالمي.

ب . مؤتمر قمة الأرض الأولى (ريودي جانيرو) ١٩٩٢

انعقد هذا المؤتمر في البرازيل بحضور ١٥٠ من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم<sup>(١)</sup>. وكانت غايته وضع استراتيجية عالمية تلتزم بموجبها الدول جميعها بحل مشكلة تلوث البيئة، واختلال التوازن البيئي ومخاطره الحاضرة والمستقبلية على البشرية، وتحديد الالتزامات والتعهدات الواجبة في ضوء المقترحات والتوصيات التي تقدمت بها هيئة الأمم المتحدة. وتركزت المشكلة حول تحديد أسباب التلوث واستمرار تدفق الغازات في الغلاف الجوي، وتبين أن المسؤول الأول عن التلوث هو الدول الصناعية الكبرى، فالولايات المتحدة التي يبلغ عدد سكانها ٤٪ من سكان الأرض، تسهم في نسبة ٢٥٪ من التلوث، والدول الأوروبية الصناعية بنسبة ١٣٪، كذلك فإن هذه الدول التي يبلغ عدد سكانها ٢٠٪ من سكان العالم، يستهلكون ٨٠٪ من موارد الأرض، في حين يحصل ٨٠٪ من سكان العالم على ٢٠٪ من موارد الأرض. برز التناقض بين مواقف البلدان النامية والدول الصناعية، حول الإسهام في الإقلال من التلوث ومواجهة مخاطره، ونجح المؤتمر في الخروج ببعض القرارات التي التزمتها الدول<sup>(٢)</sup>.

ووقعت وثيقة سميت ميثاق الأرض، وكان من أهم ماتضمنته من التزامات<sup>(٣)</sup> :

أ . تعهد الدول الصناعية بتقديم مساعدات للدول النامية تبلغ ٠.٧٪ من الناتج القومي الإجمالي.

ب . تقديم تعهدات ملزمة من الدول، لاسيما الصناعية منها، بشأن انبعاث الغازات الضارة.

<sup>١</sup> موقع ويكيبيديا

ar. wikipedia. org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9\_%D8%B1%D9%8A%D9%88

<sup>٢</sup> الموسوعة العربية للبيئة

ency. com/index. php?module=pnEncyclopedia&func=display\_term&id=14955  
www. arab-

<sup>٣</sup> UN Conference on Environment and Development (1992) www. un.  
org/geninfo/bp/enviro. html

ج . حل مشكلة التناقض بين مجتمعات الدول الصناعية والدول النامية، وهي المشكلة الناجمة عن اختلال معدلات النمو واستهلاك الموارد الطبيعية، وذلك بالاتجاه نحو العدالة بين مجتمعات هذه الدول الصناعية بتقديم تقنيات البيئة إلى الدول النامية.

د . التزام الدول الصناعية بتقديم تقانات البيئة إلى الدول النامية.

هـ . تحقيق تحولات في العقلية الاقتصادية للحكومات والشركات، لتكون سلامة البيئة عنصراً في القرار الاقتصادي.

و . الاتفاق على تقليص تلوث الهواء الكوني إلى مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠.

ج - مؤتمر قمة الأرض الثانية (نيويورك) ١٩٩٧

كشف المؤتمر عن خلافات تبلورت في موقفين متباينين :

١ . تناقض بين موقف البلدان النامية من جهة، والبلدان الصناعية من جهة أخرى بعدم وفاء الدول الصناعية بتعهداتها المتعلقة بمساعدة البلدان النامية، التي اتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض الأولى.

٢ . تناقض بين الدول الأوروبية الصناعية من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى يتعلق بعدم قبول الولايات المتحدة، تعيين مواعيد محددة لتقليص حجم الغازات المنبعثة، بذريعة تمويل تكاليف الإجراءات العملية لتنفيذ هذه العمليات، وإحجام الاحتكارات الرأسمالية الصناعية عن تقليص أرباحها، وتخصيص جزء منها لمصلحة مشروعات حماية البيئة.

وقد خرج المؤتمر بوثيقة تتضمن توصيات أهمها<sup>(١)</sup>:

أ . دعوة وفود الدول المتقدمة صناعياً، إلى تنفيذ التزامها تقديم مساعدة تصل إلى ٧ بالألف من ناتجها القومي.

ب . التحذير من نقص المياه العذبة خاصة لأن ما يزيد على خمس سكان الأرض لا يحصلون عليها.

ج . الدعوة إلى التخلص بأقصى سرعة من البنزين (الغازولين) المرصص، الذي يلوث الجو في معظم أنحاء العالم النامي.

<sup>١</sup> الموسوعة العربية للبيئة

د . التزامات غامضة بمكافحة الفقر وزيادة مساعدات الدول النامية. ومن الواضح أن هذا المؤتمر سجل تراجعاً عن القمة الأولى، في ضوء تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه الدول النامية، وخلافها مع الدول الأوروبية الصناعية حول التزام مواعيد محددة، لإنجاز الإجراءات الكفيلة بتخفيف نسبة التلوث، واتخاذ قرارات مبهمة وغير ملزمة.

#### د - قمة كوينهاكن لتغير المناخ سنة ٢٠٠٩

وتكللت قمة كوينهاجن بعد عامين من المفاوضات بإبرام معاهدة دولية بشأن تغير المناخ لتحل محل اتفاقية كيوتو لعام ١٩٩٧ حول انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتي خرجت من عباءة الأمم المتحدة. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمثابة أهم لاعبين في التعامل مع ظاهرة تغير المناخ، ومن ثم فإن الكثير من التوقعات ترتبط بمدى استعدادهما للالتزام بالمستوى الذي تعتبره الدول الأخرى مطمئناً باهم القرارات القمة :

أولاً: التطبيق السريع والفعال فوراً ودون أي تأخير للتكيف مع التغير المناخي، والتقنية، وبناء القدرات لدى الدول النامية.

ثانياً: التزامات طموحة للقضاء على الانبعاثات الكربونية أو الحد منها، بالإضافة إلى توفير تمويل مبدئي للدول النامية، وكذلك التعهد بتوفير التمويل اللازم على المدى الطويل.

ثالثاً: توفير رؤية مشتركة طويلة المدى لخفض الانبعاثات الكربونية في المستقبل للجميع.

حيث اخرج هذا المؤتمر بكثير من التوصيات ايضاً ومن اهمها كالتالي: ويلزم (اتفاق كوينهاجن) الدول بالعمل للحد من ارتفاع درجات الحرارة في العالم ليقبل ذلك الارتفاع عن درجتين مؤبنتين، ويمراجعة تنفيذ تلك التعهدات في عام ٢٠١٥، كما يتضمن أهدافاً متوسطة المدى للدول المتقدمة من أجل التخفيف من التغير المناخي، وإجراءات عملية من الدول النامية لنفس الغرض. ويشمل اتفاق كوينهاجن تقديم دعم شامل للدول الأكثر ضعفاً للتكيف مع التغير المناخي، ويؤكد على أهمية العمل لتقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري بسبب أنشطة إزالة الغابات وتدهورها إذ تسبب تلك الأنشطة انبعاث نحو خمس غازات الاحتباس في العالم.

#### هـ - مؤتمر مكسيك ٢٠١٠

وفي مؤتمر مكسيك الذي ترأست المناقشات فيه وزيرة الخارجية المكسيكية حيث تميز النص المقدم فيه انه كرس نقاطاً عدة من الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في كوينهاجن ولم تقره الدول الـ ١٩٤ الأعضاء في معاهدة الأمم المتحدة، ورتبها في شكل دقيق وعملي. ويؤكد النص مجدداً ضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند درجتين مؤبنتين، داعياً الأطراف الى التحرك بسرعة لتحقيق هذا الهدف على الأمد الطويل<sup>(١)</sup>.

وكان هذا الخلاف يهدد بنسف نتائج المؤتمر. ووعدت الدول المتطورة في كوينهاغن بتخصيص مئة بليون دولار كل سنة وحتى ٢٠٢٠ لمكافحة التغير المناخي. وسيكون لـ «الصندوق الأخضر» الذي سيمر عبره الجزء الأكبر من الأموال، مجلس إدارة تمثل فيه في شكل عادل الدول المتطورة والدول النامية. ويقضي نص كانكون بأن يتولى البنك الدولي إدارته في مرحلة انتقالية تستمر ثلاثة أعوام.

لكن التساؤلات الكثيرة عن طريقة تمويل الصندوق تبقى بلا رد. واقترحت لجنة تابعة للأمم المتحدة إيجاد تمويلات بديلة مثل فرض رسوم على وسائل النقل والصفقات المالية، وكلها ما زالت اقتراحات.

من جهة أخرى، يضع النص أسس آلية تهدف الى الحد من انحسار الغابات الذي ينتج منه ١٥ الى عشرين في المئة من انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع حرارة الأرض. ولم يرد في النص إمكان استخدام سوق الكربون لتمويل هذه الآلية المكلفة التي نوقشت مطولاً.

وتحدث مندوبو غالبية الدول الواحد تلو الآخر، في جلسة عامة ليعبروا عن تأييدهم للنص الذي اعتبر أفضل تسوية ممكنة للملفات التي تجري مناقشتها منذ اثني عشر يوماً في كانكون.

### المطلب الثالث

#### دور منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في حماية البيئة

قامت منظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات المتخصصة بدور فعال في مجال حماية البيئة وتطوير القانون الدولي البيئي، من خلال تبني استراتيجية خاصة بهذا الشأن إلى جانب الأنشطة الأخرى التي تقوم بها.

أولاً. دور الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>:

لقد لعبت الأمم المتحدة دوراً بارزاً في صياغة القانون الدولي للبيئة سواء من خلال تنظيم مؤتمرات دولية حول البيئة، أو من خلال إنشاء الأجهزة واللجان والبرامج المعنية بحماية البيئة، وتشجيع التعاون الدولي لصيانة مواردها أو من خلال إصدار القرارات والتوصيات التي تؤكد على مطالبة الحكومات بالتعاون الوثيق لوضع وتطبيق سياسة جماعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من بين أهدافها حماية البيئة. ويعتبر مؤتمر استوكهولم لعام ١٩٧٢ حول البيئة الإنسانية والذي عقد تحت مظلة الأمم المتحدة العمل التقني الأول في مجال القانون الدولي البيئي، لكونه يحتوي على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها والكافية لتنظيم العلاقة في مجال حماية البيئة في الوقت الذي صدر فيه.

<sup>١</sup> دكتور محسن أفكرين، القانون الدولي للبيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤١٤

ومن الإنجازات الرئيسية لمؤتمر استوكهولم للبيئة الإنسانية، إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Program) (UNEP)، كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة<sup>(\*)</sup>.

ويهتم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع مبادئ مؤتمر استوكهولم موضع التنفيذ وخاصة تلك التي تتعلق بمبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تصيب البيئة، وحث الدول على الدخول في معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة. ولتنفيذ ذلك تبنى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثالثة سنة ١٩٧٥ الأهداف التالية<sup>(١)</sup>:

١. المساهمة في تطوير القانون الدولي للبيئة بحيث يتماشى مع الاحتياجات التي نتجت عن الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي، استناداً إلى إعلان استوكهولم سنة عام ١٩٧٢. وتشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التي تتناول القضايا البيئية العالمية مثل التغييرات في الأرصاد الجوية، واستغلال قيعان البحار.

٢. تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية والثنائية بشأن قضايا بيئية محددة في مناطق جغرافية معينة مثل: الأنهار الدولية، والبحار المغلقة وشبه المغلقة، والحد من الملوثات عبر الحدود الوطنية وغيرها.

٣. إجراء دراسات مقارنة على المستوى الوطني، بشأن القوانين البيئية، بهدف تطبيق تلك المبادئ والقواعد على مستوى واسع في تلك الدول، وتكييفها مع متطلبات القانون الدولي البيئي.

٤. تقديم المساعدات الفنية للدول النامية لتطوير تشريعاتها البيئية.

٥. تطوير تدابير وأساليب التعاون الدولي لبحث مواضيع بيئية محددة بهدف تسهيل تقييم تأثير القانون البيئي في تلك المجالات.

ثانياً . دور المنظمات المتخصصة:

\* أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوصية رقم ٢٩٩٧ في عام = = ١٩٧٢، بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنذ عام ١٩٧٣ بدأ نشاط البرنامج وتم وضع هيكل تنظيمي له كمايلي:

1 . لجنة التنسيق الإدارية، وتكفل روابط عمل وثيقة وفعالة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة والبرامج الأخرى المتصلة بها .

2 . مجلس إداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يضم ٥٨ دولة عضو تنتخبها الجمعية العامة لفترة ثلاث سنوات ويجتمع كل عام لاستعراض حالة البيئة العالمية، ولتعزيز التعاون الدولي في أنشطة البرنامج. وتعتبر الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها، السلطة العليا للبرنامج .

3 . أمانة دائمة صغيرة يرأسها مدير تنفيذي للبرنامج تنتخبه الجمعية العامة للأمم المتحدة لفترة أربع سنوات تتخذ مقراً لها في مدينة نيروبي وللأمانة فروع أو مكاتب إقليمية في بعض دول العالم .

4 . صندوق للبيئة يدار بالمقر الرئيسي في نيروبي - د. بدرية العوضي، " دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي"، مجلة الحقوق، الكويت، العدد الثاني، السنة التاسعة، يوليو، 1985، ص ٤٥٩ .

<sup>١</sup> دكتورة بدرية العوضي، مرجع سبق ذكره ص ٦٠ .

قامت العديد من المنظمات الدولية الأخرى خارج إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باتخاذ إجراءات على المستوى الدولي والإقليمي للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة من جراء الأنشطة البشرية المختلفة. ومن هذه المنظمات نذكر:

١. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: (FAO) (١):

تهتم المنظمة التي أنشئت عام ١٩٤٥ برفع مستوى المعيشة والتغذية لسكان العالم والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على المصادر الطبيعية.

وقد وضعت هذه المنظمة المعايير والمستويات المتعلقة بحماية المياه والتربة والأغذية من التلوث بواسطة مبيدات الآفات أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها.

ومن هذا المنطلق قرر مجلس منظمة الفاو في عام ١٩٧٢، بأن الأنشطة التي يقوم بها بشأن المحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الزراعية والغابات والأسماك، ذات علاقة وثيقة بالبيئة البشرية. ولذلك أبرمت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجالات متعددة منها: التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة، والمؤسسات على المستوى الدولي أو الوطني.

وفي عام ١٩٩١ ساهمت هذه المنظمة في التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو سنة ١٩٩٢، وشاركت في العديد من مجموعات العمل المعنية بالتلوث البيولوجي والمحيطات والغابات والأرض والزراعة.

كما شاركت في الصياغة المقترحة للإعلان الصادر عن قمة الأرض «أجندة القرن الحادي والعشرين» وشاركت منظمة الفاو كذلك في انعقاد المؤتمر العالمي السادس للغابات في باريس عام ١٩٩١، حيث تمت دراسة أسباب التصحر ومنها قطع الغابات وتم وضع الحلول لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد البيئة البرية ومكوناتها الطبيعية.

٢. منظمة الصحة العالمية (WHO) (٢):

تقوم منظمة الصحة العالمية بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء، ووضع المعايير التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

وهذا ما أكدته المادة /١٩/ من دستور المنظمة التي أجازت للجمعية العامة للمنظمة تبني وتطوير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وغيرها من الاتفاقيات بشأن المسائل التي تدخل ضمن اهتماماتها (٣).

<sup>١</sup> دكتورة بدرية العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥ .

<sup>٢</sup> World Health Organization . ( Food and agricultural organization )

<sup>٣</sup> دكتورة بدرية العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧ .

وحيث أن التلوث البيئي يسبب آثاراً ضارة بالبيئة وبصحة الإنسان، فإن حماية البيئة من الملوثات تعد من صميم اختصاص المنظمة وفقاً للأهداف التي تسعى المنظمة الدولية لحمايتها.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية قد أدرجت ضمن برنامجها المعروف باسم: (Sixth general Programme of work (1978 – 1983)، مسألة تطوير برامج الصحة البيئية لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

. المساعدة في المعلومات حول العلاقة بين الملوثات البيئية وصحة الإنسان.

. العمل على وضع مبادئ توجيهية لوضع الحد الفاصل للمؤثرات الملوثة، تتلاءم مع المعايير الصحية وبيان الملوثات الجديدة أو المتوقعة من خلال استخدامها المتزايد في الصناعة أو الزراعة أو غيرها.

. الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج دولية متقاربة<sup>(١)</sup>.

وتساعد منظمة الصحة العالمية الدول في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج لمكافحة التلوث، وتقييم فعالية هذه البرامج<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه منظمة الصحة العالمية في حماية الصحة الإنسانية والبيئة البشرية بوجه عام من خلال إعداد النظم والمعايير البيئية في هذا المجال.

٣- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)<sup>(٣)</sup>:

تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أهم المنظمات الدولية التي تعنى بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية والعمل على الاستخدام السلمي لهذه المواد، بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة والدول للحد من الآثار الضارة على حياة الإنسان وعلى الثروات.

وتعمل هذه المنظمة على تقييد الدول بمعايير السلامة وتطبيقها على العمليات والأنشطة التي تقوم بها بواسطة اتفاقيات ثنائية أو جماعية. وبموجب المادة الثالثة من دستور الوكالة، يحق لها مراقبة ومتابعة مدى تقييد الدول بإجراءات السلامة الواجب إتباعها للوقاية من الإشعاع عند استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وكذلك فإن على الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الذرية، الإبلاغ دون تأخير عن الحوادث الرئيسية لكي تقوم الوكالة بتقديم المساعدات اللازمة في حالات الطوارئ لحماية الإنسان والبيئة من الإشعاع الذري، وبذلك فإن وكالة الطاقة الذرية تعمل

<sup>١</sup> دكتورة بدرية العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩ .

<sup>٢</sup> دكتور عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، حماية البيئة من النفايات الصناعية في ضوء أحكام التشريعات الوطنية والأجنبية والدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٢٣ .

<sup>٣</sup> دكتور عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٦٩ .

على المحافظة على البيئة وصحة الإنسان من خلال المعايير والإجراءات التي تقوم بها في مجال استخدام الطاقة الذرية<sup>(١)</sup>.

وقد قامت كثير من الدول بتبني معايير وإجراءات السلامة في قوانينها الوطنية للحد من الآثار الضارة الناتجة عن استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية على البيئة وعلى صحة الإنسان، وهذا يوضح لنا الدور الهام والفاعل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نشر ثقافة الأمان البيئي والحفاظ على البيئة من الأخطار المحدقة بها والناتجة عن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

٤. المنظمة البحرية الدولية (IMO)<sup>(٢)</sup> :

هي من الوكالات الدولية المتخصصة تأسست عام ١٩٤٨ وبدأت العمل في ١٧ ديسمبر عام ١٩٥٨، وهي مكلفة بالمسائل الفنية المتعلقة بالملاحة البحرية وتحسين أمن الملاحة، ورقابة مياه البحار من التلوث الناجم عن السفن، والعمل على إعداد الاتفاقيات الدولية وعقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بشؤون الملاحة الدولية.

وتمارس هذه الوكالة عملها من خلال القرارات التي تصدرها، أو من خلال الملاحق والبروتوكولات التي تلحق بالاتفاقيات الدولية بعد الموافقة عليها من الدول الأعضاء.

<sup>١</sup> نفس المصدر دكتور عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي ص ٣٦٩

<sup>٢</sup> دكتور عبد الواحد الفار، المرجع السابق، ص ٢٩٧ .

## النتائج والتوصيات

في نهاية بحثنا المتواضع نورد كثرة من النتائج تشكل تكثيفا لما جرى التعرض إليه عبر النقاط التالية: .

أولاً : - يعتبر قانون حماية البيئة قانوناً جديداً للعالم بأسره حيث شكل مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ مدخلاً دولياً للاهتمام بحماية البيئة .

ثانياً : . لم يتوصل القانون الدولي الى صياغة قوانين دولية صارمة لمنع استخدام الأسلحة المحظورة رغم منعها دولياً .

ثالثاً : . لم يتعرض القانون الدولي الإنساني الى مسألة حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة الخارجية والداخلية .

رابعاً : . تعاني كثرة من البلدان النامية والشرق الأوسطية ومنها العراق من فراغ تشريعي يعني بالبيئة وحمايتها .

خامساً : . غياب ثقافة و وعي بيئيين في بلدان الشرق الأوسط

### النتائج :-

بسبب خطورة التلوث البيئي على حياة كوكبنا فضلا عن الأخطار الناجمة من التلوث على حياة الإنسان ومستقبل الأجيال القادمة في البلاد الملوثة نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية نوصلا وإيماننا منه بالمسؤولية الأخلاقية كل المعنيين من الهيئات الدولية والمؤسسات البرلمانية والأحزاب السياسية إعاة اهتمام الى القضايا الآتية :-

١ - تفعيل قواعد تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل النووية ، الكيماوية والبيولوجية ، والسعي الدولي لإلزام جميع الدول بالتوقيع على منع استخدامها حفاظا على الأمن والسلم الدوليين.

٢ :- الضغط على الأمم المتحدة عن طريق المنظمات البيئية المدافعة عن حقوق الإنسان والحكومات لتشريع قوانين تلزم كافة دول العالم باحترام البيئة وحقوق الإنسان ومعاينة من يتسبب بالتلوث البيئي.

٣ :- منع المناورات والتدريبات العسكرية التي تستغل الطبيعة أسوأ استغلال، وعدم التساهل في ملاحقة من يهدد بيئة الإنسان الأمن.

٤ :- وضع الضوابط والمعايير القانونية الرامية الى منع قيام الدول الكبرى بدفن المخلفات النووية في البلدان النامية فضلا عن تصريف مخلفات المنشآت الصناعية والزراعية والبتروولية والمنزلية في الأنهار من قبل بعض المؤسسات وفرض عقوبات رادعة عليها.

٥:- مناقشة البرلمان والحكومة العراقيين بسن القوانين والتشريعات الداخلية المتسمة بالصرامة في ملاحقة ملوثي البيئة ، وعدم التراخي في توقيع العقوبات القانونية الصارمة على المتسببين في تلويث البيئة .

٦ :. توجيه الإعلام ووسائله الفعالة خاصة في البلدان النامية نحو نشر الوعي البيئي ، وتكثيف برامج الدعاية للمحافظة على البيئة بوجه عام ، فضلاً عن زيادة النشرات والبحوث والدوريات المتخصصة والتي تحمل طابع التوجيه والإرشاد للتعامل مع البيئة .

٧ :. تفعيل قوانين حماية وتحسين البيئة العراقية لسنة ٢٠٠٩ ناهيك عن دراسة المواقع والمنشآت الحالية لمحطات التنقية ومحطات تصريف المياه القذرة وإلزام أصحاب المعامل باستخدام الأساليب العلمية .

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية :-

- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة " دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية "،  
جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧.
- بدرية العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة الحقوق،  
الكويت، العدد الثاني، سنة ١٩٨٥.
- حسني أمين، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، أكتوبر،  
١٩٩٢.
- حميدة جميلة، الوسائل القانونية لحماية البيئة، دراسة على ضوء التشريع الجزائري، مذكرة تخرج  
لنيل شهادة الماجستير جامعة البليدة.
- صلاح الدين عامر، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، عدد  
خاص بمناسبة العيد المئوي لكلية الحقوق، ١٩٨٣.
- صلاح هاشم، المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، رسالة دكتوراه، جامعة  
القاهرة، ١٩٩١.
- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، حماية البيئة من النفايات الصناعية في ضوء أحكام التشريعات  
الوطنية والأجنبية والدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.
- عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- فتحي اسماعيل حوقة " تلوث البيئة الى اين المكتبة العصرية للنشر والتوزيع في جمهورية  
المصر " الطبعة الاولى ٢٠١٠ .
- كاظم المقدادي، اساسيات علم البيئة الحديث الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك . كلية  
الادارة والاقتصاد . قسم إدارة البيئة، سنة ٢٠٠٦.
- كاظم المقدادي، التربية البيئية، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك . كلية  
الادارة والاقتصاد . قسم إدارة البيئة، سنة ٢٠٠٦.
- مازن ليلو، الحماية الادارية للبيئة، لا توجد رقم للطبعة ولا سنة الاصدار .
- ميخائيل غورباتشوف، البيروسترويكا . تفكير جديد للعالم ولبلادنا، ترجمة حمدي عبد الجواد،  
دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨.
- دكتور مازن ليلو راضي و دكتور حيدر ادهم عبد الهادي - المدخل لدراسة حقوق الإنسان -  
دار قنديل للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - ٢٠٠٧
- محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- محمد السيد أرناؤوط، الإنسان وتلوث البيئة،الدار المصرية اللبنانية،سنة ١٩٩٣.

محمد حسين عبدالقوى، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، سنة ، ٢٠٠٢ .  
معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة العربية،  
القاهرة

.٢٠٠٧

نافذة الجغرافيين العرب (الموسوعة الجغرافية) [www. 4geography. com/vb/t4962. html](http://www.4geography.com/vb/t4962.html)

هيرفة درميناخ وميشال بيكوية،، كتاب (السكان والبيئة) ترجمة دكتورة جورجيت حداد الطبعة  
الاولى ٢٠٠٣ بيروت لبنان.

- [www. 4geography. com/vb/t4962. html](http://www.4geography.com/vb/t4962.html)
- [http://daralhayat. com/portalariclendah/211651](http://daralhayat.com/portalariclendah/211651)
- [http://www.arab-ency.com/index. php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=14955](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14955)
- [ar. wikipedia. org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9\\_%D8%B1%D9%8A%D9%88](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88)
- [ency. com/index. php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=14955](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14955)  
www. arab-
- UN Conference on Environment and Development (1992) [www. un. org/geninfo/bp/enviro. Html](http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.html)
- United Nations Environment Programme [http://www. unep. org/Documents. Multilingual/Default. asp?documentid=97&articleid=1503.](http://www.unep.org/Documents/Multilingual/Default.asp?documentid=97&articleid=1503)
- [http://www. beeaty. tv/new/index. php?option=com\\_content&task=view&id=5533&Itemid=1](http://www.beeaty.tv/new/index.php?option=com_content&task=view&id=5533&Itemid=1)
- [http://ar. wikipedia. org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9\\_%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84)
- [http://www. maghress. com/alittihad/100830.](http://www.maghress.com/alittihad/100830)
- [www. 4geography. com/vb/t4962. html](http://www.4geography.com/vb/t4962.html)
- <sup>1</sup> [http://www. regjeringen. no/nb/om\\_regjeringen/tidligere/oversikt/departementer\\_embeter/embeter/statsminister-1814-/gro-harlem-brundtland. html?id=463420](http://www.regjeringen.no/nb/om_regjeringen/tidligere/oversikt/departementer_embeter/embeter/statsminister-1814-/gro-harlem-brundtland.html?id=463420)
- [http://membres. multimania. fr/asmapet/Def\\_environnement. Html](http://membres.multimania.fr/asmapet/Def_environnement.html)
-